

الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي في المنطقة المغاربية

Political Culture and the Democratic Building in the Maghreb Region

عزوز غربى¹ جامعة المسيلة azzouzgherbi@yahoo.com
زريق نفيسة جامعة المسيلة zerig.zerig@yahoo.com
تاريخ القبول: 2019-10-28

تاريخ الاستلام: 2019-09-20

ملخص:

شكلت ديناميات التغيير التي تعيشها المنطقة العربية منذ 2011 مرحلة هامة في تاريخها السياسي. وبرغم أهمية النتائج التي أحدثتها هاته الدينامية من تغيير في بنية النظم السياسية القائمة، فإن الأهم الذي يؤكد عليه الباحثين تغير وتبدل تلك القوالب الثابتة للثقافة السياسية السائدة، وحلت محلها ثقافة سياسية جديدة كسرت بعض الباراديغمات الثابتة في إطار علاقة المواطن بالسلطة، التي كانت مبنية على الخوف والخضوع، إلى نمط مغاير من الثقافة شكّل الفضاء العمومي منطلقاً لها، وشعاراتها الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة. هذا المقال يسعى للإجابة على مسألة أن البناء الديمقراطي لا يمكن اختزاله في سياقه المؤسساتي/الإجرائي فقط، بل يحتاج إلى قيم ثقافة سياسية جديدة لدى مختلف الفاعلين في المجال السياسي المغارب

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، البناء الديمقراطي، الأنظمة السلطوية، المشاركة السياسية، المواطنة.

Abstract

The dynamics of change that the Arab region has been experiencing since 2011 shaped a milestone in its political history. Although the importance of its results on structure of existing political systems, the most important change that researchers emphasize is the change and transformation of stereotypes of political culture which have been replaced by a new political culture that has broken some of the fixed criteria in the context of relationship between citizen and power which was based on fear and subordination to a different pattern of culture which takes the public space as an starting point, and of freedom, human dignity and justice as slogans. This article suggests that democratic construction cannot be institutional/procedural context only, but needs values of a new political culture hold by various actors in the Maghreb political sphere.

Keywords: Political culture; democratic building; authoritarian systems; political participation; citizenship.

¹ المؤلف المراسل

مقدمة:

تجمع الكثير من الدراسات أن نقطة الالتقاء الأساسية بين الأنظمة السياسية في الوطن العربي على اختلاف أشكالها، تتمثل في سؤال الديمقراطية، وكيف يمكن الوصول إلى نظام سياسي ديمقراطي مستقر. وبما أن الديمقراطية ليست فقط نموذجا نظريا (براديغم) لضبط نطاق الفعل السياسي بل كذلك إطارا جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير، وليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية، ولكنها أيضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجّع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، ما يعني ضرورة أن تأخذ النظرة الشاملة للنظام السياسي بعين الاعتبار بيئته الثقافية كواحدة من المحددات التي تؤثر على أدائه.

فمنذ نهاية تسعينيات القرن العشرين وما اعتبره البعض ثورة عالمية ديمقراطية، واعتبره فرنسيس فوكوياما انتصاراً نهائياً للديمقراطية الليبرالية والرأسمالية بل نهاية للتاريخ، ظهرت الديمقراطيات في أغلب دول العالم بتنوعها الثقافي والاقتصادي والسياسي، وبقي العرب بعيدين عن الديمقراطية. (Picaudou,2007,p01).

وظل الحديث عن الاستثناء العربي من المد الديمقراطي العالمي قائماً يبحث عن أسبابه، ويتساءل عن عجز العرب عن تطوير نظام ديمقراطي حقيقي، إلى غاية أولى أحداث الحراك السياسي الذي عرفته العديد من الدول العربية مع نهاية 2010، والذي عُرف لاحقاً بأحداث الربيع العربي الذي كانت بدايته من تونس وسرعان ما امتدت شرارته إلى دول عربية أخرى (مصر، ليبيا، سوريا، اليمن). (Bichara,2012, p.19).

حراك أدى إلى سقوط أنظمة سياسية حكمت لعقود من الزمن، وإرباك أخرى ودفعها سريعاً إلى تبني العديد من الإصلاحات (الجزائر، المغرب، الأردن). وهو ما دفع للإعلان عن "نهاية الاستثناء العربي" ودخول الديمقراطية أخيراً إلى العالم العربي. لكن انتكاسات الربيع المأساوية والتراجع الحاصل في المكاسب، دفعت إلى التوجه نحو التأصيل لهذه الظاهرة ودراستها والبحث عن العوامل الحقيقية وراءها، وبين من أرجعها إلى حداثة عهد العرب بالديمقراطية، ومن ربطها بتعرض هذه الدول لحقبة استعمارية، وبين من ألصق التهمة بالتعددية الطائفية والعرقية (...). ارتأى البعض الآخر إلى البحث في ماهية الثقافة السياسية العربية، وهل تُشكل عائقاً أمام

الديمقراطية، وهل تفتقر إلى القيم والمبادئ الديمقراطية بحيث تكون المشاركة والتعددية والانتخابات والتداول على السلطة (...)، مطلباً غير ضرورياً أو ملحا لدى المجتمعات العربية.

وعليه تأتي إشكالية هذه الورقة لتبحث في أهمية الاستثمار في تغيير الثقافة السياسية السائدة في الدول المغربية بما يُمكنها من صنع واقع سياسي آخر مؤسس على الديمقراطية، والإجابة على التساؤل التالي: هل يساهم تغيير الثقافة السياسية السائدة ببعديها السياسي والمجتمعي بالدول المغربية في بناء ديمقراطي جيد؟

كما تنطلق فرضية الدراسة من التأكيد على ذلك الارتباط القائم بين الثقافة السياسية والديمقراطية، ومن ثم فإن تجديد الثقافة السياسية في المنطقة المغربية يساهم إلى حد كبير في تعزيز البناء الديمقراطي ومن ثم سيتم استعراض محاور هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم الثقافة السياسية وشرح أبعادها، ومن ثم تحليل واقعها وكيف السبيل للاستثمار في تجديدها، بما يساهم في بناء ديمقراطي جيد في المنطقة المغربية. وبما أن مجال الدراسة يتمحور حول الدول المغربية، فإن اشتراكها في مجموعة من المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية، سوف يساهم ضمناً في إقامة مقارنة للإشكالات المرتبطة بتأصيل ظاهرة الديمقراطية في الواقع المغربي، وعليه ومن أجل الإجابة على الإشكالية نعتمد المنهجية التالية في التحليل:

أولاً. مفهوم الثقافة السياسية

ثانياً. عوامل تشكل الثقافة السياسية العربية

ثالثاً. تجديد الثقافة السياسية في الدول المغربية المعالم والمرتكزات

رابعاً. نحو إرساء ثقافة ديمقراطية جديدة معززة للنظام الديمقراطي في المنطقة المغربية

أولا. مفهوم الثقافة السياسية:

إذا كان علماء السياسة يطرحون في تعريفهم للسياسة مسألة "من يحصل على ماذا، ومتى، وأين، وكيف"، فإن متغيرة الثقافة السياسية تندرج في جزء كبير من الإجابة، باعتبار أن الثقافة مفتاح هام لفهم سلوك الأفراد والجماعات على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وقد ساهم تعريف جورج بوردو للسلطة كقوة في خدمة فكرة، في توجيه علم السياسة إلى ضرورة الأخذ بالعامل الثقافي وروافده المتعددة.

1- تعريف الثقافة السياسية:

تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية بقدر تعدد من تصدو له بالدراسة والبحث. وعلى صعوبة إيجاد تعريف جامع للمفهوم كما هو حال مختلف المصطلحات في علم السياسة عموما، إلا أن ذلك لم يمنع وجود العديد من المحاولات التي أرادت التأسيس لمفهوم الثقافة السياسية كمتغير مهم في تحليل وفهم الكثير من الظواهر السياسية بما فيها ظاهرة الديمقراطية. فمنذ أن طرح الموند Almond وفيربا verba دراستهما النظرية حول موضوع الثقافة السياسية، سجلت الكثير من الأعمال النظرية في تعريف واختبار وقياس الثقافة السياسية. (Chilton, 1988, p.420)

وتوالى بعدها الكثير من الدراسات حاولت ضبط المفهوم، حيث اشتركت جميعها في إعطاء تعريفات تؤكد أن: " الثقافة السياسية تتعلق بمجموع معارف وآراء واتجاهات وقيم الأفراد نحو السياسة والحكم. فهي الجانب من الثقافة العامة للمجتمع المتعلقة بقيم ورموز تحدد الكيفية التي ينظر من خلالها أفراد هذا المجتمع للنظام السياسي والسلطة الحاكمة وعلاقة الحكام بالمحكومين"، وعلى تعدد تعريفات الثقافة السياسية يمكن الإشارة أيضا إلى:

1- تعريف **ألmond وفيربا** بأنها "مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية

للأفراد في سياق علاقتهم بنظامهم السياسية." (هلال ، مسعد، 2010 ، ص. 124).

2- تعريف **كمال المنوفي** على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولية إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار

والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة." (المنوفي، 1980، ص. 14.)

فهي تعني منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

ومن الناحية الإجرائية يمكن تعريف الثقافة السياسية على أنها بمثابة القاعدة النظرية التي تنبثق عنها العملية السياسية المستقلة أيا كان من يباشرها، وتكون محصلة أو نتاجا لمجموعة من المدخلات التي يعود بعضها للتنشئة السياسية باعتبارها العملية المسؤولة عن نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلقها وتغييرها، وبناء ثقافة سياسية متوازنة ومشاركة بين المكونات الاجتماعية في الدولة من أجل زيادة شرعية النظام السياسي، والمحافظة على استمراريته. (النقرش، مصطفى، 2006، ص. 673.)

2- أنماط الثقافة السياسية:

يختلف نمط الثقافة السياسية السائد من دولة إلى أخرى، بل يمكن أن نجد مزيجا من أنماط الثقافة السياسية كما حددها ألموند وفيربا، الذين تحدثا عن ثلاث أنماط: (Paul, 2018, p.501)

ثقافة سياسية ضيقة/ رعوية: Parochial Political culture لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصراره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك .

ثقافة سياسية تابعة: Subject Political culture تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات النظام السياسي لاعتقاد المواطن

بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة، ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة.

ثقافة سياسية مشاركة: Participant Political Culture والتي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمدها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة.

3- أهمية الثقافة السياسية:

ظهر مفهوم الثقافة السياسية في منتصف القرن العشرين ليؤكد أهمية دراسة الأبعاد الذاتية في إطار تحليل الظاهرة السياسية، ويدور المفهوم حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكومين. (تركمان، 2016، ص.2).

وقد عرف المفهوم انتشاراً كبيراً انعكس في كم هائل من الدراسات التي استخدمته خلال عقدين تالينين، ورغم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين، فقد عاد الاهتمام به في ما بعد (منذ الثمانينيات) بصفته مفهوماً رئيسياً في دراسة أبعاد التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي التي شهدتها العالم خلال هذه الفترة، وتواصلت خلافاتها خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بحيث اعتبر شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع أحد العوامل الرئيسية المفسرة لهذه التحولات، والمساعدة في استقرار نظام ديمقراطي. (توفيق إبراهيم، 2003، ص. 27).

وتفيد الثقافة السياسية بصورة عامة، الأوجه السياسية للثقافة الأكثر شيوعاً في المجتمع والتي تحدد قيمة الفعل السياسي في حد ذاته ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التصورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني، والتمثلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها، وهي عوامل تتشكل بواسطة الأدوار ونماذج السلوك الصادرة عن الجماعة التي يفترض فيها أن تكون منسجمة مع منظومة القيم والمعايير والأعراف والمعتقدات المكتوبة أو الشفهية.

ولا تقتصر أهمية الثقافة السياسية على كونها موجه للسلوك السياسي لأفراد المجتمع، وعلى كونها محدد لطبيعة علاقة الفرد بالسلطة واتجاهه نحو هذه السلطة، ولكنها أيضاً تفسر لنا استجابات الجماهير تجاه بعض الظواهر أو الممارسات السائدة؛ فأهمية الثقافة السياسية بوصفها قيم ومعايير سلوكية تكمن في كونها هي من تحدد العلاقة بين الفرد والسلطة السياسية، وتتمحور حول اتجاهات وقناعات ومعتقدات ورموز تبلور نظرة المواطن إلى هويته وعلاقته بالسلطة، حيث تقوم هذه العلاقة على المشاركة والمساءلة أو على الخوف والخضوع.

وقد أولى فريق من علماء السياسة دراسة الثقافة السياسية - نظرياً وأمبيريقياً-اهتماماً يعتقد به في دراستهم للنظام السياسي، مؤكدين على أهمية التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية كمسألة حيوية وضرورية، واعتبروا أن أي تفاوت بينهما من شأنه أن يعرض النظام للتعثّر، والاضمحلال والزوال تدريجياً. وهو ما يعني ضرورة أن تأخذ النظرة الشاملة لهذا النظام بعين الاعتبار بيئته الثقافية التي تؤثر على أدائه حيث يتحدد سلوك الأفراد داخل المؤسسات السياسية، جزئياً، بقيمهم واتجاهاتهم السياسية، كما أن مطالب المحكومين الموجهة إلى النظام وأساليب تعبيرهم عنها تتأثر - في جانب منها - بالثقافة السياسية السائدة.

وقد تم التأكيد فيما بعد على الارتباط الوثيق ما بين التغيير السياسي والثقافة السياسية، التي يمكن أن تكون دافعاً للتغيير أو عائقاً في سبيله، مستدلين في ذلك بما شهدته المنطقة العربية من حراك سياسي (أحداث الربيع العربي 2011) اعتبروه لحظة تاريخية، أنتجت ثقافة جدية وجديدة غير الثقافة التي كانت سائدة، التي كثيراً ما اتصفت بالجمود، وبدت دوماً عصية على التغير المحسوس، ثقافة أنتجت وعياً سياسياً جديداً قائماً على القطيعة مع ثقافة التسلط والقمع والاستبداد التي سادت في العالم العربي لأكثر من نصف قرن، وأسست لبناء ثقافة المواطنة القائمة على الحرية والكرامة الإنسانية.

ثانياً. عوامل تشكل الثقافة السياسية العربية:

يؤكد الكثير من المهتمين بدور المتغير الثقافي في العملية السياسية في المنطقة العربية، على مساهمة مجموعة من العوامل في تكوين الثقافة السياسية العربية عموماً، ابتداءً من الإرث السلطوي الذي لازم الحياة السياسية العربية بعد الاستيلاء الأموي على الحكم والذي كرس شيوع انتقال السلطة بالوراثة، مروراً بتجربة الدولة العثمانية التي كانت تتعامل مع الأفراد العرب كمجرد رعايا لها، وصولاً إلى الاستعمار الغربي /الأوروبي بصوره المتعددة (استعمار استيطاني فرنسي للجزائر، واستعمار إيطالي لليبيا، واستعمار فرنسي للمغرب وتونس)، وبداية مقاومته طلباً للاستقلال ونيل الحرية.

1- تأثير الإرث التاريخي للدولة السلطانية:

إن المٌطلع على التاريخ العربي سيجد أن التسلط قد انصهر في عدة قوالب مؤسسية رسخت مفهوم السلطة السياسية والدولة بالعالم العربي. تلك الدولة، في الواقع، لا تعدو أن تكون في طبيعة بنياتها الإدارية والدستورية أكثر من امتداد تاريخي لما يسميه المفكر عبد الله العروي بالدولة السلطانية. (الزواوي، حسن . 2019، 14 مارس). السلطوية في العالم العربي بين الأمول والتجدد. تم استرجاعها في تاريخ : 24ماي2019من الموقع الالكتروني (<https://www.hespress.com/writers/425327.html>)

لقد ترتب على ذلك استمرار لطبائع هذه الدولة المنحدرة من التاريخ الوسيط، مخلوطاً مع طبيعة دولة الاحتلال، التي لم تستطع أن تُقوض أساسيات الدولة السلطانية التقليدية، وإنما حددت ديناميات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قادت إلى إعادة إنتاج المضمون السلطاني، وساهمت هذه العوامل مجتمعة في تشبع الثقافة السياسية بمضامين العنف والتسلط والإقصاء، وقد دخلت هذه القيم في بنية الدولة الأساسية (الاجتماعية والسياسية)، لتشكل بنية الثقافة ووجودها، فكان الانتقال من بنية سياسية إلى أخرى لا يحد من طبيعة الثقافة السياسية التي تأصلت في وجدان الحاكمين والمحكومين. (العبيدي، د.س.ن، ص 59-60)

وكانت نتيجة ذلك هو استمرار العلاقة التقليدية مع الرعية التي لم تتحول إلى علاقة مواطنة في عهد الدولة الحديثة منذ استقلالها وعلى اختلاف نظمها

السياسية، بحيث يرى الأستاذ السيد يسين أن مفهوم المواطن لم يتبلور في مختلف المحطات الاستعمارية التي عرفتھا المجتمعات العربية/ المغربية، وأن كل هذه الصور الاستعمارية وضعت الأفراد في بلادهم المختلفة في خانة الرعايا وليست فئة المواطنين الأحرار كاملي الحقوق. (يسين، السيد. 2009، 10 ديسمبر).
خصوصيات سياسية عربية. تم استرجاعها في تاريخ: 10 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني (<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/49583>)

وفي مقابل ذلك طور الأفراد في الدول المغربية خلال المرحلة الاستعمارية الطويلة موقفا معاديا من الدولة الاستعمارية ظهرت خلال الفترة التركية وربما حتى قبلها، فمن جهة يرى الأستاذ هشام شرابي أن الإصلاحات العثمانية المعروفة بالتنظيمات في القرن التاسع عشر والحقبة الاستعمارية أديا إلى تركيز السلطة في أيدي الزعامات القبلية والتقليدية وهو ما قاد إلى تحديث قانوني للبنى الأبوية نفسها، تحديث كرس معه نمط ثقافة سياسية خاضعة دون أن يكون للأفراد أي إمكانية للتغيير. (الابراهيم، بدر. 2015، 13 أبريل). *أزمة الشرعية في الدول العربية*. تم استرجاعها بتاريخ : 15 ماي 2019م من الموقع الإلكتروني. (<https://www.alaraby.co.uk/opinion>).

ومن جهة أخرى فالصيغة التي اعتمدها الدولة إزاء رعاياها كسابقها والقائمة على الجباية والنفير مقابل الحماية وقدر ضئيل على تفاوت من الرعاية، بمعنى تحصيل الجباية والتعامل مع الشعب معاملة أمنية، أدت إلى تطوير فكرة معاداة السلطة ورفض مؤسسات الدولة، التي تكاد تتحول إلى جزء أساسي من الثقافة السياسية الشعبية، استمر خلال فترة الاستعمار الأوربي (الفرنسي في الجزائر وتونس)

وقد عملت هذه العوامل على تكريس قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية العربية لدى الحكام والمحكومين على حد السواء، من قبيل امتلاك الحقيقة والنزعة الإقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف. (معو، جوان 2016، ص.18).

2 – التوظيف السياسي للدين:

إذا نظرنا إلى الموروث الثقافي للإنسان العربي بوجه عام وجدنا أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساسي لهذا الموروث؛ إلا أنه جرى تفسيره سياسياً لمصلحة الحاكم، ومن ثم جرى اعتماد وترسيم هذا التفسير على مر العصور الإسلامية بالتعاضد بين الحاكم والمؤسسة الدينية الخادمة للسلطة. وفي هذا الصدد يؤكد الكثير من الدارسين أنه على مدار تاريخ الدول العربية ونظمها السياسية، كان الثابت الوحيد استمرار عملية التوظيف السياسي للدين، وبقدر ما حاول كل الحكام نفي هذه الممارسة عنهم كانوا يمارسونها بنفس الدرجة؛ حيث يؤكد الأستاذ أحمد المالكي على ضرورة عدم إغفال مكانة الدين في سيرورة تكون الدولة/ النظام، وإرساء أسسها الفلسفية والقيمية عند مقارنة علاقتها بالمجتمع.

فلقد وجدت بعض الأنظمة العربية على اختلافها (ملكية أو جمهورية) في الدين أداة تستند إليها في تهدئة الجماهير العربية وتغطية العجز والفشل من جهة، وآلية لمواجهة باقي مكونات الحقل السياسي وخاصة الأحزاب السياسية من جهة أخرى، بل عملت بعض النظم السياسية (الجزائر) في مرحلة ما على تأميم الدين باعتباره أداة فعالة في تشكيل الهوية، في حين سعت أخرى (المغرب) دائماً لاستحضار البعد الديني/السياسي متمثلاً في البيعة والإمامة الشرعية، كأمانة لا يمكن تفويتها ولا تفويضها، وتجسيدا لبيعة الإمامة الشرعية (...موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرناً موثقة السند بكتاب الله ورسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي. (برادة، يونس . 2006، 28 جوان). الملكية والأحزاب في المغرب: مقارنة السياسة الحزبية للملكية. تم استرجاعها في تاريخ: 15 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>).

حيث ظل التوظيف الإيديولوجي للدين الإسلامي واتخاذ كمرجعية أساسية للنظام السياسي المغربي، وكنمط تقليدي لإحقاق المشروعية، إحدى المميزات الأساسية للصيقة بالنسق السياسي المغربي، فقد لعب الدين الإسلامي سواء على المستوى السياسي أو المجتمع المغربي دوراً حيوياً في سيرورة الدولة المغربية خلال فترات طويلة وفي ظل هذا الوضع، بات التداخل بين الديني والسياسي داخل النسق السياسي المغربي صورة نمطية يتخذها شكل الدولة بالمغرب.

فلقد شكل الدين إذن وعلى امتداد المراحل المختلفة أحد الروافد الرئيسية لأنظمة الحكم المتعاقبة في المنطقة العربية، فمنه استمدت شرعيتها وشعبيتها وحصلت على سند معنوي يبرر إجراءاتها السياسية، ويضمن لها التأييد. أنصار الأنظمة السياسية القائمة يُطلون عليها بكونها أدوات مفيدة، كما سعت الأنظمة العربية إلى استخدامها لترسيخ حكمها وتحصينه. (براون، 2016، ص.10).

بل أكثر من ذلك حاولت أخرى (النظام الملكي في المغرب) في تصورها لمكانتها الدستورية أن تستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ، والاتجاه إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في الخطاب السياسي قصد تأكيد سموها السياسي/الدستوري. (برادة، يونس. 2006، 28 جوان). الملكية والأحزاب في المغرب: مقارنة السياسة الحزبية للملكية. تم استرجاعها في تاريخ : 15 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني:

(<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>)

ويذهب الأستاذ عبد الإله بلقزيز أبعد من ذلك في فرضية توظيف النظم السياسية العربية لمتغير الدين، وحسبه من غير الممكن تجاهل تأثير التراث العربي الإسلامي ممثلا في الدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية، والذي يعتبره أحد البعدين الذين يسيطران على الحاضر الثقافي العربي، في ظل أنظمة استبدادية تستند إلى رؤى دينية وقومية وديمقراطية مظهرية حسب تعبيره، وذلك في إطار فرض شرعية لهذه النظم وليس التأسيس وتنمية المشاركة الشعبية (عميروش، 2015، ص.121).

حيث عملت النخب الحاكمة العربية على توظيف الدين كمكون أساسي للثقافة العربية، في إطار تكريس سيطرتها حيث تكاملت وحدانية الله مع وحدانية الأب ووحداية الحاكم ووحداية الحزب، فقد كرست الثقافة السياسية العربية السائدة نمطا من الممارسة السياسية الاجتماعية تعلي من شأن قيم الطاعة والولاء والتوحد، باعتبار أن التنوع يؤدي إلى الفرقة. (معو، 2016، ص. 19).

3 – تجذر ثقافة سياسية رعوية:

ساهم الموروث الثقافي إلى حد كبير في ترسيخ ثقافة العجز الجماعي، وذلك عن طريق تنمية روح الخلاص الفردي التي تعتبر المصل المضاد لروح الفعل

الجماعي، حيث جرى في هذا السياق تعزيز مفاهيم وقيم تصب في المحصلة في قناة الخوف والعجز والخضوع للحاكم والتفكير في الخلاص الفردي، إلى جانب التحلي بالصبر واحتمال الضيم وانتظار الفرج، والصبر على ظلم الحكام كمنظور استراتيجي ووسيلة وحيدة ونهائية لمعالجة الإشكاليات والمصاعب .

كما أدت الثقافة الموروثة دوراً كبيراً في صياغة الفرد وتهيئته نفسياً ومادياً وأخلاقياً على القبول والرضى والطاعة، إلى جانب التحلي بالصبر، وهي كلها شروط ضرورية لخلق البيئة المثالية لطغيان الحاكم واستبداده. (أبو رمان، محمد. 2011، 25 يوليو). *الشرط الثقافي للإصلاح السياسي*. تم استرجاعها في تاريخ: 10 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني (<https://alghad.com>). وقد أنتجت أيضا ثقافة الخوف التي شكلت لمدة سنوات أهم مورد سيكولوجي يغذي الظاهرة السلطوية (حسن الزواوي)، السلطوية في العالم العربي بين الأفول والتجدد"، جريدة ماروك بوست، المرجع السابق) إنساناً [إنفصامياً] يحمل روح الجماعة، ويصبح جزءاً منها عندما تكون الجماعة في حالة اللافعل ويتماها معها عندما تكون في حالة انصياع واستسلام . " الانفصام " الذي تنغرس جذوره في الثقافة الشعبية وفي ثقافة النخبة، واللتين عملتا معاً على تدجين الفرد بالقبول بسلطة الحاكم والخضوع له مهما كانت سيرة هذا الحاكم وكيفما كان سلوكه.

ولا يبدو أن كلتا الثقافتين قد شجعتا روح الفعل الجماعي المؤثر، ولم تعززا الجانب الإيجابي من الروح الفردية بمعنى الذاتية والاستقلالية والمسؤولية الشخصية، وإنما عززتا الجانب السلبي من الفردية وهو جانب الحرص على الخلاص الفردي في لحظات المحن والشدائد والتحديات.

وقد ساهم كل ذلك في خلق ما يُسمّى بالثقافة السياسية الرعوية، التي ينشأ في بوتقتها فرد سلبي في مواقفه وسلوكه تجاه النظام السياسي، وذلك لإحساس الفرد بعدم قدرته على التأثير على النظام، بل فوق ذلك تكرست رؤية (سياسية - فكرية) تنظر إلى المعارضة على أنها بمثابة الفتنة، وأنها تأتي لتشق الصف وتستهدف الأمة قبل الحاكم. (السنوسي، 2011 ، ص. 140).

ومع ترسخ هذه الثقافة بمرور الزمن لعبت دورا رئيسيا بحسب الأستاذ هشام شرابي في تشكيل "الأبوية الجديدة"، وهي تمثل امتداداً للتشكيلة القبليّة القديمة، بمفاهيمها حول الولاء للجماعة، بحيث يضيع الفرد العربي إذا انفصل عن جماعته

الأولية (العشيرة، الطائفة)، بل أكثر من ذلك ينظر الفرد إلى هذه الدولة بوصفها مصدرًا للقمع والاضطهاد، وقيم الولاء عنده محصورة بجماعته الصغيرة، ولا تمتد إلى المجتمع الأوسع.

لقد أثبتت التجارب أن المسألة الثقافية هي بيت القصيد في عجز الدول العربية وفي تخطي اللحظة السياسية الراهنة باتجاه حياة مدنية سياسية، وهي البيئة المواتية لتجذر نظم سلطوية ترفض أي إصلاح حقيقي وتوجه نحو بناء الديمقراطية.

فمنذ تحقيق الاستقلال سادت ثقافة سياسية قائمة على سيطرة فئة على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي باسم تحقيق مشروع التنمية والاستقلال الوطني، في مقابل إشباع حاجات المواطنين في المأكل والمسكن والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه، نزع تسييس المجتمع، واقتصار ممارسة السياسة على إطار واحد، ممسك بكل مفاصل المجتمع، ومنعه خارج هذا الإطار، باعتباره القائم على السلطة "متعهد التنمية". (الزين، سمير. 2017، 10 نوفمبر). *إشكالية التجربة الحزبية العربية*. تم استرجاعها في تاريخ: 12 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني. (<https://www.alaraby.co.uk/opinion>).

وحتى اللحظة الراهنة ومع ما عرفته المنطقة العربية من حراك سياسي منذ نهاية 2010 وتداعياته على المنطقة المغاربية التي سارعت نظمها السياسية إلى اعتماد العديد من الإصلاحات، لم يؤد إلى بناء ديمقراطي حقيقي، فقد تعرضت ليبيا للتفكك القبلي وصراعات أصبحت تهدد وجودها كدولة، وشهدت تونس تحولا ظهر في مرحلته الأولى على أنه يمثل قفزة إيجابية نحو المستقبل، لكن أظهرت الصراعات الإيديولوجية اللاحقة أن مسار التحول وبناء الدولة التونسية الجديدة مازال يحتاج إلى وقت لتنضج عملية التوافقات الاجتماعية والسياسية بين مختلف مكونات المجتمع.

وفي الجزائر ما يزال بناء توافقات اجتماعية في طور التشكل ويظهر أن الاختلافات العميقة بين مختلف الأطر الإيديولوجية مازال يؤثر على بناء مشروع مجتمعي متوافق عليه. أما في المغرب فيبدو أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية جعلت من القوى الاجتماعية والسياسية تقع في تجاذبات رهنت أي مشروع تنموي

مستقبلي. وفي موريتانيا -وهي تشهد تجربة سياسية جديدة -مازالت تعاني من ظواهر الإقصاء الاجتماعي، وبروز فئات اجتماعية كاملة مقصاه من كل استفادة من الثروات الاقتصادية.

ورغم تنوع التقديرات حول حصيلة التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية عموما والمغربية محل الدراسة، إلا أنها أجمعت كلها تقريبا على أن ما يجري الآن ليس بناءً ديمقراطيا لكنه عملية شاقة وطويلة للانتقال نحو الديمقراطية. وبما أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة (اعتبرها الكثير من المهتمين الحراك الذي شهدته بعض هذه الدول منذ نهاية 2010 وانعكس على دول أخرى)، فإن ركيزة هذه الخطوة هو محاولة القضاء على المعوقات الكثيرة على مستوى الثقافة السياسية التي حالت دون انتقال ديمقراطي سلس كما حدث في دول أوروبا الشرقية، مثل "المنظومة الفكرية والموروث الاجتماعي والصراعات بين مكونات الشعوب الدينية والطائفية والإثنية التي شكلت عراقيل في طريق الانتقال من حكم الاستبداد إلى النظام الديمقراطي". (السويني، 2014، ص.11).

ثالثا. تجديد الثقافة السياسية في الدول المغربية المعالم والمرتكزات:

تشير الثقافة السياسية إلى المعتقدات والقيم والرموز المرتبطة بإدراك الظواهر السياسية وفهمها وتحدد توقعات الفرد من العملية السياسية، وتعد أساس الشرعية والمشاركة في النظام السياسي. إلا أن تجديد الرؤية حولها يستوجب الحديث عن جملة من المرتكزات الأساسية الناظمة لها وهي كالاتي:

1- إرساء إطار ثقافي كأساس لبناء النظام الديمقراطي:

برغم تعدد الشروط الواجب توفرها لقيام نظام ديمقراطي يبقى وجود البيئة المناسبة التي تساعد على قيام النظام الديمقراطي أمر مهم جدا، ويبقى وجود ثقافة ديمقراطية أمر ضروري من أجل التحول نحو الديمقراطية.

حيث يتطلب ترسيخ مثل هذه القيم تنشئة الفرد لاكتساب القيم والمبادئ السياسية الضرورية لإرساء ثقافة سياسية ديمقراطية، تحمل قيما ونظرة ايجابية للنظام السياسي والعملية السياسية كلها، وهو ما من شأنه إحداث تغيير يمس البناءات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، ويشكل رأس مال اجتماعي، بما يمثله من توليفه من الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي التي لا يمكن بدونها

المحافظة على رأس المال المادي ورأس المال البشري ولا استعمالهما استعمالاً مجدياً. (السويني، 2014 ، ص.11).

وتتبع أهمية تكوين رأس مال اجتماعي قائم على مبدأ أن يتجاوز المرء المصلحة الشخصية ويتصرف بموجب مصلحة المجتمع والجماعة التي ينتمي إليها، بما يعزز الرأسمال المادي والبشري، في أن تصبح سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم بعيدة عن اللامبالاة، وبعيدة عن استقالتهم من الاهتمام بالشأن العام واعتباره شأن الدولة ومن يديرها. ويزيد في اهتمامهم بتدبير الشأن السياسي بعيداً عن العزوف السياسي، بل تصبح مشاركتهم السياسية في إدارة الشأن العام وفي الانتخابات، واختيار من يمثلهم ويحكمهم ثقافة راسخة في ممارساتهم.

ويتطلب الأمر أيضاً القضاء على حالة النزاع والإقصاء المتبادل لدى الفاعلين السياسيين سواء داخل النخبة (صراع النخبة وأجنحة النظام)، أو إقصاء النخبة للفاعلين السياسيين (المعارضة)، وهو ما يساهم في تكريس ثقافة مشاركتية تعابيشية. فوجود إطار ثقافي قائم على الاعتراف المتبادل والحوار غير مقصي لأي طرف، من شأنه أن يساهم في إحداث تحول ديمقراطي ناجح، ومكرس لنظام ديمقراطي أكثر استقراراً.

وهو ما أكده الجابري بالقول: أن الديمقراطية التي تصبو إليها الدول والمجتمعات العربية، في حاجة إلى إطار ثقافي قوامه "الوعي بضرورة الديمقراطية الذي يجب أن يمر عبر الوعي بأصول الاستبداد ومرتكزاته (...)"، وبموجب هذا الوعي يجب فسح المجال لحرية التفكير، لحرية المغايرة والاختلاف." (الجابري، 1995، ص.365-374).

2. إدراك أهمية الفعل الديمقراطي لدى أفراد المجتمع:

لقد أجمع الكثير من المهتمين على نقطة أساسية هي أن يحصل الانتقال في فهمنا للديمقراطية إلى المستوى القيمي والذهني للمجتمعات بالقطع مع دابر البنيات الأبوية التقليدية في إدارة الحياة المعيشية" مع تجاوز الطرح الإجرائي أو الشكلي لها. (السطي، 2013 ، ص.08).

ويعتبر إشاعة ثقافة سياسية مواتية عنصراً أساسياً لدعم ميزة البناء الديمقراطي، وعليه يعد تهيئة وتنشئة الفرد على مفهوم الديمقراطية وأسسها

حجر الزاوية في كل ذلك. وحتى "المفهوم الديمقراطي لا يمكن أن يعيش دون ثقافة أساسها الفرد الذي هو الجماعة والمجتمع." (مقداد، 2007، ص. 92). فالدعوة إلى إقامة نظام ديمقراطي لا تعني فقط إنشاء أحزاب ومؤسسات، بل هي في الأساس دعوة إلى ضرورة الوصول إلى مجتمع يتبنى الديمقراطية المنشودة، مادام أن التحول باتجاه نظام ديمقراطي مستقر وراسخ، لا يتأتى من النظام فحسب بل من الأفراد والمجتمع أيض بحيث يتطلب تهيئة أفراد المجتمع فكريا وتنظيميا للتعامل مع القيم الديمقراطية والتعددية وتقبل الرأي الآخر.

وفي هذا الصدد أكد الأستاذ "ولت ويتمان (walt whitman) في كتابه أفلاك ديمقراطية (نشر عام 1871)، على ثقافة الديمقراطية، واعتبرها التربة اللازمة لمختلف أجواء الحراك عند أفراد المجتمع، والقانون على كشف مواهبهم وتعزيزها". (مقداد، 2007، ص. 92).

ومادام أن الثقافة السياسية هي التربة اللازمة لمختلف أجواء الحراك، فهي تعني أيضا إدراك القمة السياسية لدور القاعدة الشعبية؛ على أساس أن الفرد في المجتمع عامل مؤثر له وزنه وحقه والقدرة على الفعل بالمشاركة في تغييره للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (مقداد، 2007، ص. 92).

3. التنشئة السياسية لاستيعاب وتقبل قيم الديمقراطية :

يقصد بالتنشئة السياسية مجموع السلوكيات والممارسات والأساليب التي يتم تلقينها للمتعلمين داخل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتعليمية بغية تدريبهم على فهم مدلول الديمقراطية، ثم تزويدهم بمجموعة من المعارف والمهارات التي ستساعدهم على المشاركة الفعالة في تنمية وتطوير المجتمع مستقبلا، وتكوين اتجاهات ايجابية تجاه سلسلة من المبادئ والقيم الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير، واحترام الرأي الآخر والمواطنة والمشاركة، ونبذ العنف.

ومن شأن تحقيق تكوين ثقافي ذهني ناجح يمكن أن تساهم فيه مختلف المؤسسات التربوية، باعتبار الديمقراطية الحقبة - كما يرى ذلك الأستاذ بطرس غالي- لا تنحصر في مجرد مؤسسات، وإنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات، أن يعزز مبدأ التسامح واحترام الآخر والتعددية والتوازن والحوار بين القوى التي يتكون منها

المجتمع، ويساهم بذلك في ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع. (عبيرات، الأزهر، 2007، ص. 218).

كما يسمح ذلك بإرساء ثقافة الثقة والحوار وخلق الثقة بين المواطن والنظام السياسي، ويساعد المواطن على امتلاك ثقافة القناعة بالمساواة والعدالة وبالوصول على حقوقه، ويدفع به نحو المساهمة الفعالة في دفع عجلة البناء الديمقراطي.

وعلى أهمية المؤسسات السياسية والمدنية في تنشئة وتربية الأفراد سياسيا، تلعب المؤسسات التعليمية دورا لا يقل أهمية في ذلك، بحيث تقود إلى إعداد الفرد من خلال تعليمه في المدارس والجامعات بمعرفة حقوقه وواجباته، ما يدفعه ليكون عنصرا فعالا في مجتمعه، وهو ما يساهم في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات ويقود إلى إرساء ديمقراطية حقيقية.

ولما كانت التنشئة السياسية والاجتماعية من مهام قطاع التربية والتعليم والتكوين، كان ضروريا التركيز على مسألة مهمة وهي تحقيق كفاية النظام التربوي في المجتمع لأن ذلك من شأنه تحقيق عادل لديمقراطية التربية.

ويتطلب ذلك ضرورة ديمقراطية القطاع التربوي باعتباره بنية فرعية داخل النسق المجتمعي العام وفق المنظور السوسولوجي، والعمل على تحديثه وترشيده وعقلنته باتجاه مأسسة آليات اشتغاله (...). بتوفير ما يستلزم من إمكانات مادية ووسائل العمل الضرورية ومن استقلالية في المبادرة والتحرك والفعل، واتخاذ القرار وانفتاح على المحيط. (محسن، 2003، ص. 34).

كما أن إحداث إصلاحات على النظم المنتجة للقيم وعلى رأسها النظام التعليمي مهم جدا لإرساء النظام الديمقراطي. فاستحداث نظام تعليمي جديد يشجع على إنتاج قيم جديدة، يُشكل القاعدة الفكرية الأساسية لدعم العمل الديمقراطي واستنبات قيم المواطنة. وهو ما يتطلب إعادة النظر في مناهج ومقررات التربية الوطنية في المراحل الدراسية المختلفة، لإرساء نظام تعليمي جديد مُنتج لقيم الديمقراطية ومعزز لقيم المواطنة. وعليه فإن إصلاح التعليم من أجل تعزيز المواطنة خطوة مهمة، حتى لا يستمر في إعادة إنتاج قيم الاستبداد التي تغيب معها قيم المواطنة، إذا ما أريد للديمقراطية أن تترسخ.

4. ترسيخ قيم المواطنة :

إذا كان وجود مؤسسات سياسية قوية وراسخة في العمل السياسي، ووجود بنية اقتصادية قوية مهم جدا في تعزيز النظام الديمقراطي، فإنها تبقى ناقصة من دون وجود لقيم المواطنة القادرة على تعزيز العملية الديمقراطية وترشيد نظام الحكم.

يشكل مبدأ المواطنة حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي، باعتباره يقر حق المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة. (قدوسي، 2007، ص. 57). ومن القيم الأساسية لبناء الدولة الحديثة، التي تتعلق من جهة بالحقوق والواجبات وتوسيع مجالات المشاركة السياسية، وترتبط من جهة أخرى بتفعيل الفرد ليكون مشاركا اجتماعيا، وتمثل مدخلا رئيسيا لإعادة بناء المجتمع وتوجيهه نحو غاياته في الحرية والعدالة والمساواة والتنمية، فإن إيجاد ثقافة المواطنة في المجتمع المغربي يعد شرطا أساسيا لنجاح عملية ترسيخ البناء الديمقراطي.

ويتطلب تعزيز أركان النظام الديمقراطي في الدول المغربية عموما ترسيخ قيم المواطنة في المجال السياسي التي يمثلها الولاء والانتماء ومعانيها التشاركية، بما يسهم ذلك في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الديمقراطية المواطنتية، ويفضي إلى فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع لتحقيق المشاركة الفعالة وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسي، ومن ثم التأثير في نتائج عملياته المختلفة التي تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات، ضمن بيئة عامة يكون فيها ولاء الفرد/ المواطن للدولة وحدها ودون سواها.

وإذا كانت المواطنة هي المبدأ الذي يميز الدولة الحديثة عن ما قبلها من تشكيلات بما تعنيه من توافق ومشاركة واعتماد متبادل، يكون فيها للفرد المواطن دور ووظيفة ضرورية للآخرين، فإن الأساس في كل هذا هو أن يعي الفرد جيدا معنى أن يكون مواطنا فعلا مساهما داخل مجتمعه، وينعكس هذا الوعي في: - التخلص من الروابط والعلاقات ما قبل الوطنية المرتبطة بالعشيرة أو الجهة أو العائلة الممتدة، الذي من شأنه المساعدة على التخلص أيضا من الأفكار التقليدية، لتحل محلها أفكارا وممارسات حديثة من قبيل المشاركة في الإنتاج الاجتماعي وفي

الشأن العام والاندماج (اندماج الفرد) في المجتمع المدني وفي الدولة. (قدوسي، 2007، ص. 61)

- إدراك الفرد بأنه مواطن في بلده وليس مقيماً بما يُمكنه من المشاركة في الحياة السياسية، والاندماج في مؤسسات المجتمع المدني، ويحوله مواطناً فاعلاً ومنجزاً.
- إيجاد مناخ سياسي مدعم لثقافة مواطنة منفتحة وإيجابية، وتأكيداً من الناحية الدستورية من خلال النصوص الإيجابية، بما يوحي بانفتاح النظام السياسي على المشاركة السياسية واندماج الأفراد المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المؤشرات الإيجابية على وجود ثقافة مواطنة، وتفعيل هذه النصوص الدستورية على مستوى الممارسة.

وسيُسمح وجود مثل هذا الإطار الدستوري إلى جانب المناخ السياسي المناسب لا محالة بتأسيس ثقافة مواطنة حقيقية، قائمة على فكر تعددي بأليات قانونية واضحة لا على أساس الخنوع والتبعية. (فرحاتي، 2009، ص. 112).

- إلى جانب كل ذلك يبقى نشر وتعزيز ثقافة حقوقية أمراً مهماً، وشرطاً موضوعياً لترسيخ قيم المواطنة الضرورية جداً في ترسيخ بناء النظام الديمقراطي؛ فثقافة حقوق الإنسان القائمة على قبول التنوع والتعددية واحترام وجهات النظر المختلفة هي التي تعلم الفرد/ المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل الآخر المختلف عنه، ويسعى بعد ذلك للمشاركة الإيجابية ويتحمل المعارضة ويشجعها.

- لكن الأهم في كل ذلك أن يعي الفرد أنه مواطناً وليس مقيماً، ويتخلص الحكام من مفهوم الرعية الذي بقي ساكناً ومتجذراً في العقل الباطن لهم، وانعكس على شكل العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة.

رابعاً. نحو إرساء ثقافة ديمقراطية جديدة معززة للنظام الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

يتطلب إرساء معالم نظام ديمقراطي راسخ في أي دولة عربية بصفة عامة تنشُد التغيير بناء ثقافة سياسية جديدة، تسبقه عملية تغيير للثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهي ثقافة- عادة ما يصفها المهتمون- بأنها ثقافة سلطوية. وحسب الأستاذ برهان غليون إن أرادت هذه الدول تحقيق تحول ديمقراطي ناجح، ومن ثم المضي قدماً نحو توطيد النظام الديمقراطي، "تحقيق مهام أربعة واحدة من أهمها تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة. ولا يعني الوعي هنا مجرد الإيمان بالديمقراطية أو

بشعارها أو معرفة معناه البسيط، ولكن امتلاك نظرية خاصة بها في ظروف المجتمعات العربية". (أماية، 2011، ص. 23).

وتحقيق ذلك يتطلب تغيير الثقافة السلطوية السائدة واستبدالها بثقافة تتبنى قيم الديمقراطية وتعمل على غرسها كقيم مجتمعية، وإنضاج الوعي الشعبي بأن "الديمقراطية هي مجموعة من القيم والمبادئ التي تدور حول تداول السلطة وسيادة القانون واحترام حق الاختلاف. (إبراهيم، وآخرون، 2011، ص. 167).

ولاشك أن هذه المهمة ليست بالسهلة وتحتاج مزيداً من الوقت والجهد، حتى يمكن غرس مثل هذه القيم في المجتمع المغربي وتبنيها النخبة والأفراد. وقد رأيت الدراسة أن تحقيق ذلك يتطلب العمل على عدة جهات كما يلي:

1. القضاء على الثقافة الأبوية/ السلطوية :

يؤكد الأستاذ هشام شرابي أن تمسك النظام الأبوي في الدول العربية/ المغربية بمفهوم الأب والأبناء بعد أن كان السائد هو مفهوم الراعي والرعية، سوف يؤثر لا محالة في أي اتجاه نحو إحداث تطوير سياسي في العلاقات والبنى داخل الدولة العربية ككل ونظامها السياسي. وحسبه يتميز النظام الأبوي بثقافة تعكس تشبث النظم الحاكمة بالسلطة، ورفض الحوار الحقيقي والجاد مع المعارضة، وهو ما ينعكس سلباً على أهم مبدأ في النظام الديمقراطي مبدأ التداول السلمي على السلطة.

ومعلوم أن من شأن هذا الاحتكار أن ينعكس سلباً على ممارسة الحريات، كحرية تشكيل الأحزاب وعلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وحرية الرأي والمشاركة في الحياة السياسية، وهي كلها مقومات أساسية للديمقراطية.

ومن ثم يتطلب الاتجاه لبناء نظام ديمقراطي راسخ من النخبة التخلي عن الثقافة الأبوية التي تنظر إلى الأفراد على أنهم عاجزين وغير ناضجين بعد لتبني النموذج الديمقراطي، وعن منطق الأبوة القائم على نظرة الحاكم للمحكوم على أنه غير مؤهل لتولي شؤونه بنفسه، ما يعني تأجيل عملية التحول الديمقراطي. وفي المقابل إدراك القمة السياسية دور القاعدة الشعبية، ودور الفرد/ المواطن في المجتمع باعتباره عاملاً مؤثراً له وزنه وحقه، والقدرة على الفعل بالمشاركة في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وليس الحاكم الفرد. (مقداد، 2007، ص. 93).

وتخلي الأفراد/ الجماهير في المقابل عن ثقافة اللامبالاة والاغتراب السياسي عن كل مفردات العملية السياسية كالمشاركة في إعداد الدستور، اختيار الحكام، والمشاركة في العملية الانتخابية، الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. فالأمر يتطلب إذن ثقافة سياسية جديدة لدى النخبة والأفراد على حد سواء، يمكن من خلالها بناء لبنات الصرح الديمقراطي الحقيقي، والمؤسسات الديمقراطية، بعيدا عن سيادة منظومة ثقافية تكرر الاستبداد وتعيد إنتاجه، وبعيدا عن الإنسان الذي نشأ على قيم التسلط والاستبداد ورفض الآخر.

2- وضع سياسات ثقافية متكاملة :

يساهم وضع مثل هذه السياسات في تحرير العقل من الخرافة والتشدد الديني والتطرف السياسي، والحد من ظاهرة العنف بمختلف أشكاله الذي يعد واحدا من أهم معوقات بناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا، لأنه يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي المهم لأي بناء ديمقراطي.

3- القضاء على الأمية :

فالارتفاع الكبير لنسبة الأمية من شأنه أن يحول دون قيام نظام ديمقراطي راسخ، ذلك أن الأمية بالنسبة لعامة الشعب تعني قلة الثقافة التي بدورها تعني عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية الفعلية، أي عدم الإلمام بماهية الحقوق والواجبات. ويتحقق إدراك الفرد لحقوقه وواجباته من خلال التنشئة السياسية التي تهدف إلى إعداد الفرد ليكون واعيا بحقوقه وواجباته تجاه نفسه ووطنه؛ فالأمر لا يسلم من ضرورة وجود تنشئة اجتماعية/ سياسية، يتم بواسطتها جذب الأفراد لاكتساب ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركاتية، أين تعمل على تنمية الفرد والارتقاء به إلى مراتب التفكير الديمقراطي والمعاملة السلمية. (مقداد، 2007، ص. 98).

4- بناء إجماع وتوافق داخل الحقل السياسي :

يعني الإجماع تقبل الأطراف السياسية (سلطة ومعارضة) لفكرة أساسية تشكل جوهر الديمقراطية وهي المشاركة السياسية في السلطة. إن تحقيق هذا الانقلاب الديمقراطي الذي بموجبه تقبل السلطة العربية بوجود شريك سياسي لها، يتطلب

إيجاد ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة، تقبل المشاركة؛ وهو ما يعني ضرورة الاعتراف بالآخر السياسي أولاً حتى وإن كان مختلفاً بسبب آرائه، ما ينشط العمل السياسي ويقوي شوكة المعارضة أمام تصلب عود السلطة، والأهم في ذلك قيام نظام ديمقراطي مستقر.

وتحقيق ذلك سوف يكون ممكناً إذا تم "تغيير ذهنية الإنسان [السلطة الحاكمة] ليتقبل [لتتقبل] الممارسة الفعلية للديمقراطية، وأن يصبح الولاء للفكرة والنشاط الحزبي لا للأشخاص، وأن يعوض التعدد القبلي والطائفي بالتعدد السياسي الديمقراطي". (بن عنتر، 2004، ص. 53).

إلى جانب وجود قناعات سياسية راسخة تؤمن بالديمقراطية كمارسة من طرف المعارضة والسلطة، فلا يكون هدف المعارضة هو القبول بالديمقراطية للوصول إلى الحكم فقط. كما لا يكون "الصراع على السلطة من أجل أن تحل المعارضة محل الحكام كأشخاص، بل للحد من تسلطها أو تقييدها، وضرورة وجود قناعة راسخة أن الصراع على السلطة لا بد أن ينتهي بتغيير السلطة من حيث هي شكل للحكم". (بن عنتر، 2004، ص. 57).

كما يمكن بناء الإجماع والتوافق عن طريق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ "المفاهيمية السياسية" التي تركز على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، ما يساهم في إدارة المشاريع السياسية وفقاً للقاسم المشترك، وخدمة الصالح العام ومراعاة اهتمامات كل الأطراف. وتحقيق ذلك يستوجب إدراك معنى كلمة تسوية الخلافات والنزاعات والصراعات باعتبارها تعني الحل الوسط وليس التنازل، الحل الوسط الذي يراعي مصالح الجميع ويشكل إجماعاً وطنياً صلباً. (بن عنتر، 2004، ص. 64).

وبوجود ثقافة سياسية لدى السلطة والمعارضة على حد سواء تقبل بالمساومة والتسوية، بدل رفض المشاركة وقبول الآخر السياسي، المتعارض سياسياً. وسيتحقق ذلك عندما تفهم السلطة كما المعارضة بأن السياسة ليست عملية صفرية، بقاء أو فوز طرف لا يعني القضاء على الآخر السياسي، بل العكس وجود الآخر ضروري لمراقبة أداء الطرف الحاكم، واقتراح مشروعات بديلة مما ينشط الأداء السياسي في الدولة.

5 – إعادة النظر في أسلوب التنشئة:

يعتبر البيت أول مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يكتسب من خلاله الطفل خصائص شخصيته وأنماط سلوكه، نظرا لما يتعرض له من طرق تربية وتصرفات ومواقف. وهو ما يعني أن لهذه المؤسسة (البيت) دورا مهما " في بلورة شخصية قوية للطفل بعيد عن أي إخضاع له لعلاقات التسلط والإذعان، وفي تعزيز موقفه النقدي، بعيدا عن أسلوب الأوامر والنواهي، بل يتعلم كيف يناقش ويقنع ويقتنع، بما يساهم في إنماء تفكيره ويغرس في ذهنه نظما من الحوار والنقاش، وينمي فيه روح الإبداع والتفكير الحر والمستقل وتعزيز ثقته في أداءه الخاص وفي قدرته على تحمل المسؤولية ". (المغربي، ص. 8).

وتأتي بعد ذلك المدرسة باعتبارها ثاني مؤسسة تلعب دورا في تنشئة الفرد اجتماعيا وسياسيا، وبناء شخصيته القوية والمسؤولة. وفي هذا الصدد يرى منظرو التحديث أن هناك علاقة قوية بين الثقافة والديمقراطية، وأكثر من ذلك هناك ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم والالتزام بالديمقراطية والمشاركة والوسطية أو الاعتدال والتسامح مع المعارضة. (بوتر، وآخرون، ص.60).

ويتوقف نجاح المدرسة في تحقيق ذلك بتبني "نظام تعليمي متطور لا يعتمد على الإقناع بالتلقين، وإنما يتجاوز ذلك إلى الابتكار والإبداع بما يساهم في تفعيل العقل النقدي". (ياسين، 2006، ص. 54)، كما أن اعتماد المدرسة على أساليب التعليم والتربية التي تنمي شخصية الفرد وتزيد في استقلاليته وحرية تفكيره، وعلى الحوار والنقاش والتساؤل الحر بعيدا عن اعتماد نظام التلقين الذي يكون دائما في اتجاه واحد، سوف يساهم بالتأكيد في تعزيز روح العمل والنشاط والمشاركة بدل الاتكال والإذعان والعجز.

6- إزالة ثقافة الخوف من السلطة:

تحتاج مسألة ترسيخ الممارسة الديمقراطية كمسؤولية مشتركة بين السلطة والفاعلين السياسيين والاجتماعيين تتطلب مشاركة مجتمعية واسعة لأفراد المجتمع، إلى تغييرات ثقافية جذرية لآبد لصانعي القرار والسياسيين والمثقفين والمواطنين أنفسهم الإسهام في تحقيقها على أرض الواقع (...). تبدأ بزوال ثقافة الخوف من السلطة (...). بمعنى أن لا يعتبر الأفراد أنفسهم ولا تعتبرهم السلطة بأنهم رعايا الدولة، بل هم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات بنص الدساتير والقوانين. (ياسين، 2006، ص. 53).

ومما لا شك فيه أن إزالة ثقافة الخوف يحتاج إلى المزيد من الجهد من أجل تغيير نمط التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي عموماً الذي يشجع فكرة ضالة الفرد في مواجهة النظام المسيطر. وإذا كانت ثقافة الخوف مردها إلى التنشئة الاجتماعية، إلا أنها ترتبط في جزء كبير منه "بثقافة المجتمع الأبوي، الذي تسود فيه علاقة هيمنة الكبار على الصغار، ما يعني توزيعاً هرمياً للسلطة، وتعتمد هذه العلاقة على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى (...). على أن يبقى الفرد في أسفل السلسلة خاضعاً للجميع بشكل تراتبي". (زدام، 2014، ص. 28).

وفي هذا الصدد يرى هشام شرابي في دراسته مقدمات لدراسة المجتمع العربي، "أن الأسرة العربية لا تتيح للطفل مجالاً لتحقيق الاستقلال الذاتي وتستنكر عليه القيام بأنشطة فردية، ومثل هذه التصرفات سوف تغرس في الفرد سلوكيات العجز والالتكالية، وفي أسوأ الحالات تجعله فرداً منعزلاً بدل مواطن فاعل ومشارك". (شرابي، 1984، ص. 40).

7- الإصلاح الثقافي لأجل التغيير الاجتماعي:

ولن تترسخ الديمقراطية في هذه الدول ما لم تترسخ لدى الفرد قيما وقناعات يدرك من خلالها كيف يكون عنصرا مشاركا، يفقه جيدا حقه كمواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة، وهو معنى الديمقراطية. ويتطلب الأمر إحداث إصلاح ثقافي ينتقل بموجبه المجتمع من حالة الاغتراب السائدة إلى حالة الفاعلية الاجتماعية التي تجعل من الفرد مواطنا فاعلا ومشاركا، سواء بشكل فردي أو عن طريق انخراطه في مختلف المؤسسات السياسية والمدنية، فيصبح لا يخشى النقد الاجتماعي المسؤول سواء لممارسات السلطة أو لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ومن شأن هذا الإصلاح الثقافي أن يبلور ثقافة سياسية مشاركة وليست منعزلة أو تابعة، يكون فيها الفرد مواطنا مسؤولا، يفقه قيم الديمقراطية ويناضل سواء بشكل فردي أو عن طريق مختلف مؤسسات السياسية والمدنية المشروعة من أجل تعزيز قيم النظام الديمقراطي في المجتمع والدولة.

ولن يتحقق ذلك إذا لم تتغير نوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها المواطن المغربي، والتي تلعب دورا كبيرا في تكوين شخصيته الديمقراطية؛ والمفروض أن تركز على غرس القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تساعد على بناء الشخصية المستقلة والحرّة، ما يسهم في خلق ثقافة سياسية مشاركة تجعل من الفرد إنسانا واثقا من نفسه ومن قدراته يرفض ويقاوم أي محاولة للتسلط عليه وسلب حقه في المشاركة في الحياة السياسية. (المغربي، ص. 8).

خاتمة ونتائج الدراسة

لقد حظي موضوع الثقافة السياسية باهتمام كبير من طرف عدد من الباحثين خاصة في الدراسات المتعلقة بميدان العلوم السياسية، واعتبر الكثير منهم أن للثقافة السياسية دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار السياسي، وتوجيه السلوك

السياسي للأفراد. وذهب بوتنام(Putnam) أبعد من ذلك عندما ربط مسألة الأداء الديمقراطي بمسألة الثقافة السياسية. وتوصل بعض الباحثين إلى أن أهم عامل يعرقل عملية البناء والترسيخ الديمقراطي، هو الثقافة السياسية السائدة لدى النخبة والجماهير.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

— لم يعد ينظر إلى مفهوم الديمقراطية في دول العالم الثالث من المنظور التقليدي للديمقراطية الذي يركز على الجوانب المادية، واعتبار أن تحول هذه النظم من الحالة التقليدية/ نظم سلطوية إلى الحالة الحداثية/ نظم ديمقراطية هو نتاج لعملية التحديث، كما تؤكد على ذلك النظريات التقليدية للتنمية السياسية.

— أصبح ينظر إلى بناء وإرساء نظام ديمقراطي مستقر كعملية حيوية تركز أساسا على استراتيجيات واتفاقات بين مختلف القوى والنخب السياسية في الدولة، إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل والأنظمة الانتخابية والحزبية، وكل هذا في وجود الأرضية المساندة لذلك أي في وجود ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة، سواء كانت ثقافة النخبة الحاكمة أو ثقافة الجماهير.

— ضرورة التمكين للقيم الثقافية المساعدة على الانتقال باتجاه نظام أكثر انفتاحا وديمقراطية، وانعكاس مثل هذه القيم في سلوك المواطنين، وانتشار قيم مثل ثقافة المشاركة والانتماء والتسامح والاعتراف بالآخر والإدارة السلمية للاختلافات.

— التأكيد على دور العديد من مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية في غرس القيم المساهمة في بناء الديمقراطية انطلاقا من الأسرة، والمدرسة وصولا إلى الحزب والجمعية والنقابة، تعزيز دورها في بناء نظام أكثر ديمقراطية.

— من شأن توفر نسقا من القيم الديمقراطية، أن يجعل من وجود الأحزاب والجماعات والمؤسسات والصحافة الحرة كيانات مقبولة لدى سلطة الدولة، وهو ما يساعد في تخليها عن ثقافة الإقصاء والتهميش والأهم ثقافة ابتلاع المجال العام. وفي المقابل من شأن وجود وانعكاس هذه القيم في سلوكيات المواطنين أن يتخلى المجتمع أفرادا ومؤسسات عن ثقافة اللامبالاة وتحول مؤسساته إلى هيئات رقابة ومحاسبة لكل تجاوز أو انحراف لسلطة الدولة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية :

1. - ابراهيم، حسنين توفيق. (2002 / 2003).الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية. مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (العدد 23)، ص 27 .
2. المنوفي، كمال. (1980). الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية. بيروت: دار ابن خلدون.
3. - براون، جونathan . (2016). الإسلام الرسمي في العالم العربي: التنافس على المجال الديني. بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي.
4. - تركماني، عبد الله . (2016). في الحاجة إلى ثقافة سياسية سورية جديدة. قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
5. - عميروش، عبد الوهاب. (2015، فيفري). دور الثقافة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد السادس)، ص.121.
6. - معو، زين العابدين. (2016، جوان). دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية. مجلة العلوم الإنسانية، (العدد الخامس) ، ص19 .
7. هلال، علي الدين و مسعد، نيفين. (2010).النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. (ط. 5).بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. الجابري، محمد عابد. (1995). العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته. (ط.3). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. السويني ، عمر . (2014). الثقافة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي: رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربي. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
10. السيد، ياسين . (14 فيفري 2006).تأثيرات التحولات الديمقراطية على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الدول العربية. ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر السنوي الأول حول: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، القاهرة مصر .

11. ديفيد، بوتر. (2011). الديمقراطية: التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم. ت محمود محمد خلف ومالك عبيد أبو شهيو. (ط.1). ليبيا: منشورات المؤسسة العام للثقافة.
12. زدام، يوسف. (نوفمبر 2014). الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات السياسية. *مجلة المستقبل العربي*، (العدد 429) ، ص 28.
13. سطى، عبد الإله. أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية.
14. عبيرات، مقدم وعبد العزيز، الأزهر. (ماي 2007). التنمية والديمقراطية في ظل العولمة. *مجلة العلوم الإنسانية* ، (العدد الحادي عشر) ، ص 218.
15. فرحاتي، عمر . (13-15 مارس 2009). المواطنة وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. ورقة عمل قدمت للندوة الوطنية في المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي لمختبر الدراسات الدستورية والسياسية ، مراكش المغرب.
16. قدوسي، محمد. (2007). الدولة النيوباتريمونيالية ومبدأ المواطنة في الجزائر في المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي المعاصر. تونس: مؤسسة عبد الجليل التميمي.
17. محمد أحمد، مقداد. (2007). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته. *مجلة المنارة*، المجلد 13 (العدد السابع) ، ص 92.
18. الإبراهيم ، بدر. (2015، 13 أبريل)، *أزمة الشرعية في الدول العربية*. تم استرجاعها في تاريخ : 15 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني. (<https://www.alaraby.co.uk/opinion>).
19. أبو رمان، محمد. (2011، 25 يوليو). *الشرط الثقافي للإصلاح السياسي*. تم استرجاعها في تاريخ: 10 ماي 2019 من الموقع الإلكتروني. (<https://alghad.com>).
20. أحمد، إبراهيم وآخرون. (2011). *حال الأمة العربية 2010-2011 ربح التغيير*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

21. أفاية، محمد نور الدين، وآخرون.(2011). *التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة في الربيع العربي إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
22. برادة، يونس . (2006 ، 28 جوان). *الملكية والأحزاب في المغرب: مقارنة السياسة الحزبية للملكية*. تم استرجاعها في تاريخ : 15ماي2019 من الموقع الالكتروني: (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>).
23. بن عنتر، عبد النور.(2004). *إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي*. (ط.1).بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
24. الزواوي، حسن . (2019 ، 14 مارس).*السلطوية في العالم العربي بين الأقول والتجدد*. تم استرجاعها في تاريخ : 24ماي2019 من الموقع الالكتروني (<https://www.hespress.com/writers/425327.html>)
25. الزين، سمير . (2017 ، 10نوفمبر). *إشكالية التجربة الحزبية العربية*. تم استرجاعها في تاريخ: 12ماي2019 من الموقع الالكتروني. (<https://www.alaraby.co.uk/opinion>).
26. شرابي، هشام.(1984). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. بيروت : الدار المتحدة للنشر.
27. عبدالله سالم، النقرش ومحمد خير، مصطفى. (2006). *الثقافة السياسية للمجتمع الأردني: الأبعاد العشائرية والقومية والإسلامية*. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (المجلد 33)، ص 673.
28. العبيدي، عمر جمعة. (د.س.ن).*إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية*. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.
29. يسين، السيد . (2009 ، 10 ديسمبر). *خصوصيات سياسية عربية*. تم استرجاعها في تاريخ : 10ماي2019 من الموقع الالكتروني(<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/49583>)

باللغة الأجنبية:

30. - Sumanta ,Kumar Paul . (2018) . Political Culture in Indian Society.
International Journal of Emerging Trends in Science and Technology,(vol.5) , p.650.
31. - Picaudou, Nadine.(13 octobre 2007). autoritarisme politique et monde musulmane. Texte de la conférence de l'Université de tous les savoirs donnée.
32. Stephen Chilton.(Sep 1988). Defining Political Culture . The Western Political Quarterly, (Vol 41, N 3) . p 420.
33. Bichara, Khader. (7/2012) . Le printemps arabe : un premier bilan.
alternatives sud, (vol. 19) , p19.